للتنمية
درجات

تشير البيانات الحديثة إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لموظفي الخدمة المدنية في بلد ما تحسنت النتائج الاقتصادية

رابح أرزقي، ومارك كوينتن

يُعتبر المستوى التعليمي للسكان بوجه عام عنصر أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي. فأكد خبراء الاقتصاد على أهمية ثلاث قنوات رئيسية يسهم التعليم نظريا من خلالها في حفز النمو الاقتصادي. فالتعليم يزيد من إنتاجية القوى العاملة، مما يرفع مستوى الناتج. إنه يمكن من الابتكار التكنولوجي الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين المدخلات وتعزيز العمليات ورفع مستوى المنتجات. إنه أيضا يسهل انتقال المعرفة واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة الأمر الذي يعزز بدوره النمو الاقتصادي.

وقد تبدو هذه المسألة واضحة بصورة بديهية، لكن البحوث التجريبية عن العلاقة بين التعليم والتنمية لم تصل إلى نتائج قاطعة بعد، وربما بسبب عدم قياس التعليم على نحو سليم. فجرت العادة عند إجراء البحوث التي تتناول العلاقة التجريبية بين التعليم والنتائج الاقتصادية على استخدام مقاييس أساسها هو متوسط عدد سنوات الدراسة لعموم السكان (راجع الإطار ١). ولكن المقاييس التي أشرنا إليها ظلت موضع انتقاد لأنها لا ترصد إلا عدد سنوات الدراسة دون النظر إلى جودة التعليم. ويتبين عند فحص عملية التَعلُّم (مقيسة بالمهارات المعرفية) أن هناك علاقة ارتباط أقوى بكثير بين التعليم والنمو الاقتصادي (دراسة Hanushek and Woessmann, 2008).

وتقوم الدولة في كل البلدان تقريبا بدور رئيسي في اتخاذ القرارات التي تؤثر على النمو الاقتصادي. وقدرة الدولة على إدارة الحكم بذكاء وصدق – أي قدراتها الاستيعابية كما يسميها خبراء الاقتصاد – أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية. ولكن تحليل المستوى التعليمي لعموم السكان – سواء الكمي أو النوعي – قد لا يفيد في تقييم التعليم كأحد العوامل التي تدخل في دور الدولة في تحقيق التنمية

الإطار ١

قياس المستوى التعليمي

ركزت معظم البحوث التي تناولت التعليم والتنمية الاقتصادية على المستوى التعليمي ككل لسكان البلد المعني. على سبيل المثال، وضعت دراسة Barro and Lee (2010) مقاييس للمستوى التعليمي للسكان البالغين في ١٤٦ بلدا على مدى فترات فاصلة كل خمس سنوات من ١٩٥٠ حتى ٢٠١٠ – مقسمة حسب نوع الجنس والفئة العمرية. وخلصت الدراسة إلى وجود فروق كبيرة في المستوى التعليمي لعموم السكان بين البلدان وإلى أن عموم السكان في البلدان الغنية يلتحقون بالتعليم على مدى أحد عشر عاما في المتوسط، مقارنة بسبعة أعوام هي متوسط الالتحاق بالتعليم في البلدان الأفقر.

ومع ذلك، خرجت بحوث أخرى بقدر أقل من النتائج القاطعة حول وجود علاقة، ولهذا السبب يحاول الباحثون التوصل إلى أساليب أفضل في قياس التعليم ومساهمته في تحقيق الحوكمة والتنمية، كاستخدام مقاييس المهارات المعرفية مثلا.

الاقتصادية. فالمستوى التعليمي لموظفي الخدمة المدنية قد يختلف عن المستوى التعليمي لعموم السكان. وقد ركز الباحثون بالفعل على القيادة وأوضحوا أن المستوى التعليمي لأصحاب المراكز العليا عنصر مهم بالفعل في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة Jones and Olken, 2005، ودراسة Besley, Montalvo, and Reynal-Querol, 2011). وبينما القادة هم الذين يحددون أسلوب الحكومة وتوجهاتها، فليسوا هم الذين يديرونها.

ولقد ركزنا على المستوى الأدنى التالي، ونظرنا في مستوى جودة تعليم الموظفين العموميين – المسؤولين الذين لهم تأثير على تصميم السياسات وتنفيذها يوما بيوم. ووجدنا أن ارتفاع المستوى التعليمي بين موظفي الخدمة المدنية مرتبط بارتفاع مستوى القدرات الحاكمة للدولة، مما ينتج عنه اتخاذ قرارات أفضل، ثم في نهاية المطاف، تحقيق نتائج إنمائية أفضل. وتمكنا من قياس المستوى التعليمي بتجميع قاعدة بيانات فريدة من نوعها من خلال السير الذاتية لأكثر من ١٠٠ ألف موظف في الخدمة المدنية ممن تقدموا إلى صندوق النقد الدولي لحضور تدريب اقتصادي على مدى الثلاثة عقود الماضية (راجع الإطار ٢).

وتوثيق الفروق في جودة تعليم الموظفين العموميين بين البلدان من المتوقع أن يكسبنا رؤية أوضح لأسباب اختلاف مسارات التنمية التي تسلكها الاقتصادات. ونستكشف أيضا المزيد عن أسباب تمتع بعض البلدان في نهاية المطاف بمستوى خدمة مدنية أعلى جودة، ونجد أن اعتماد نظام تعويضات مبني على الجدارة في الإدارة العامة يمكن أن يساعد على جذب الأفراد المتعلمين تعليما جيدا.

خدمة مدنية متعلمة

كان المتقدمون للمشاركة في دورات صندوق النقد الدولي، البالغ عددهم أكثر من مائة ألف، من موظفي الخدمة المدنية في المستويات الوظيفية المتوسطة في البنوك المركزية ووزارات المالية والاقتصاد. وباستخدام البيانات المأخوذة من سيرهم الذاتية، تمكنا من استكشاف علاقة الارتباط بين جودة التعليم والأبعاد المختلفة لقدرات الدولة – قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة، والإنفاق على السلع العامة، وتحصيل الضرائب. وبرغم توافر بيانات المستوى الدراسي لعموم السكان، فلم تكن هناك بيانات مماثلة عن الإدارات العمومية. وفي واقع الأمر، فليس لدينا سوى قدر يسير من المعرفة عن خصائص الإدارة العامة وحتى المعلومات عن عدد موظفي الخدمة المدنية غير متوافرة بصورة متسقة على مستوى البلدان، ناهيك عن البيانات عبر الفترات الزمنية. وتحاول قاعدة البيانات المذكورة سد الثغرات ببناء مجموعة بيانات مبتكرة عن المستوى التعليمي في الإدارة العامة – وإن كانت تقتصر على بيانات المجالات الاقتصادية والمالية.

وتتسم مجموعة البيانات بالشمولية من حيث تغطيتها لطائفة واسعة من الفئات العمرية ومستويات الأقدمية وكذلك الرجال والنساء على حد سواء. وبرغم هذا، فمن الصعب التأكد من درجة تمثيل الأفراد العاملين في البنوك المركزية ووزارات المالية والاقتصاد للعمل في الإدارة العامة ككل. ومع ذلك فلدينا اعتقاد بأننا نسهم بعمل مهم من خلال إلقاء الضوء على مجال لا يتوافر عنه سوى قدر يسير من الوثائق المنهجية. واكتشفنا باستخدام مجموعة البيانات هذه أن المستوى التعليمي لموظفي الإدارة العامة على مستوى المناطق يختلف تماما عن مستوى عموم السكان. ففي أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء وجدنا أن المستوى التعليمي لعموم السكان منخفض، في

الإطار ٢

قاعدة البيانات: السير الذاتية لمقدمي الطلبات

أعدت مجموعة البيانات التي استخدمناها من معلومات مُجدولة ومَأخوذة من ١٣١,٨٧٧ سيرة ذاتية لموظفين في الخدمة المدنية في ١٧٨ بلدان ممن تقدموا للمشاركة في تدريب لدى صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ١٩٨١ و ٢٠١١. ومعهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات لديه «نظام تتبع أنشطة المشاركين ومقدمي الطلبات» (Participant and Applicant Tracking System – PAT)، وهو مستودع السير الذاتية، ويشمل معلومات عن بلد الإقامة، ومحل العمل، والعمر ونوع الجنس والوظيفة وتفاصيل الخلفية التعليمية (مثل الدرجة العلمية، والمؤسسة التعليمية التي تخرج منها، والدراسة في الخارج). وتغطي أنشطة بناء القدرات في صندوق النقد الدولي كافة جوانب السياسة الاقتصادية الكلية والإحصاءات القومية وكذلك دورات أكثر تخصصا، كالدورات عن التمويل. وتُقَدَّم هذه الدورات في مراكز إقليمية أو في مقر الصندوق الرئيسي الواقع في واشنطن العاصمة. ويجوز للراغبين التقدم للمشاركة في التدريب إما بناء على ترشيح من بلدانهم أو من تلقاء أنفسهم.

الإطار ٣

مراتب الجودة الأكاديمية

«يونيفرسيتاس» (Universitas) هي شبكة عالمية لتصنيف الجامعات، وتصنف البلدان حسب سجل الأداء الأكاديمي لجامعاتها ككل، وتطبق مقاييس مثل ما ينشره الأساتذة في الجامعة والقيمة السوقية لدرجة التعليم العالي (مثلما يعكسها معدل بطالة الأفراد الحاصلين على درجات تعليمية عليا). ووفقا لهذا التصنيف الكلي الذي يضم ٤٨ بلدا، تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى، والمملكة المتحدة في المرتبة الثانية، وكندا في الثالثة، وإندونيسيا في المرتبة الثامنة والأربعين. أما البلدان غير المشمولة في تصنيف «يونيفرسيتاس» فتمنح درجة جزافية تبلغ ٢٥٪ من درجة إندونيسيا. وخارج الاقتصادات المتقدمة، نجد أن منطقتي شرق آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية لديهما أكبر حصة من المسؤولين الذين درسوا في واحد من أعلى ٤٨ بلدا. وبصورة أعم، فنسبة كبيرة من موظفي الخدمة المدنية في الاقتصادات النامية درسوا في الخارج.

متوسط الحالات، ولكن نسبة كبيرة من موظفي الخدمة المدنية في هاتين المنطقتين حاصلين على درجات جامعية.

وأنشأنا مقياسا للمستوى التعليمي، معدلا حسب الجودة، باحتساب متوسط مرجح لعدد السنوات الدراسية للمسؤولين. واستخدمنا كأوزان ترجيحية المراتب الأكاديمية على مستوى البلدان التي وضعتها «يونيفرسيتاس» (Universitas)، وهي شبكة عالمية معنية بتصنيف مراتب الجامعات (راجع الإطار ٣). ووفقا لهذا التصنيف الكلي الذي شمل ٤٨ بلدا، تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى، والمملكة المتحدة في المرتبة الثانية، وكندا في الثالثة، وهكذا – حتى إندونيسيا التي تأتي في المرتبة الثامنة والأربعين. وعندما نبحث في الجامعات التي حصل موظفو الخدمة المدنية على درجاتهم الدراسية منها نجد أن، خارج الاقتصادات المتقدمة، شرق آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية لديهما أكبر حصة من المسؤولين الذين درسوا في واحد من أعلى ٤٨ بلدا المرتبة حسب المستويات الأكاديمية. وباستخدام المقياس الذي وضعناه للتعليم، والمعدل حسب الجودة، خلصنا إلى أن البلدان التي تقدم خدمات مدنية ذات جودة أعلى هي تلك التي تحقق نموا اقتصاديا أكبر (راجع الرسم البياني ١). ويصدق هذا الارتباط الموجب أيضا عند ضبط أثر حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأولي لنبين أن البلدان التي تسعى إلى اللحاق بالركب تجد سهولة أكبر في تحقيق النمو بسرعة.

التعليم وفعالية الحكومة

تكتسب فعالية الحكومة أهمية جوهرية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي نهاية الأمر، من الصعب تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان التي لا تعمل حكوماتها على الحد من الفساد وإنفاذ القوانين وتوفير بيئة مواتية لتشجيع تنمية القطاع الخاص. وتكشف البيانات عن وجود علاقة ارتباط موجب بين التعليم المعدل حسب الجودة على مستوى موظفي الخدمة المدنية والأبعاد المختلفة لفعالية الحكومة– أي أنه عندما يصل موظفو الخدمة المدنية إلى مستويات تعليمية أفضل، يتراجع الفساد، ويزداد تحصيل الضرائب، وتتحسن الإدارة المالية العامة، وتلقى الأسواق الخاصة دعما أكبر.

ويقترن ارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الإدارة العامة بانحسار الفساد في هذه الإدارات. ويوضح الرسم البياني ٢ علاقة الارتباط المتقاطع بين المقياس الذي وضعناه للمستوى التعليمي ومؤشر للفساد مبني على بيانات مأخوذة من «المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية» (*International Country Risk Guide* (2012)). ويظل ارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الإدارة العامة مرتبطا بانحسار الفساد. وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى تعليم القوى العاملة في الإدارة العامة يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع مستوى التنمية من خلال المساعدة على الحد من سوء استخدام الأموال العامة وإلى حماية الشركات الخاصة من عمليات الاستيلاء.

وفضلا على ذلك، وجدنا أن ارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الخدمة المدنية يمكّن البلدان من تحصيل المزيد من الإيرادات الضريبية.

ارتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة في الإدارة العامة يساعد على رفع مستوى المعايير في القطاع المالي المحلي.

الرسم البياني ١

التعليم والنمو

ارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الخدمة المدنية يسير جنبا إلى جنب مع ارتفاع النمو الاقتصادي.

(حصة الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٧٠–٢٠٠٩٪)

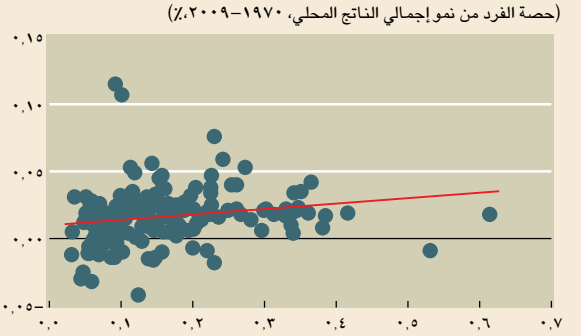

المصدر: دراسة Arezki and others (2013)؛ ودراسة Heston and others (2009).

ملحوظة: مستوى التعليم المعدل حسب الجودة، المبني على مراتب «يونيفرسيتاس» (Universitas)، يتراوح بين صفر، في حالة عدم حصول جميع موظفي الخدمة العامة إلا على درجة التعليم الثانوي، و١ في حالة حصول الجميع على درجة الدكتوراه من إحدى جامعات الولايات المتحدة.

وتمثل تعبئة الإيرادات واحدا من أكبر التحديات أمام الاقتصادات النامية، وينبغي النظر إلى زيادة تعبئة الإيرادات باعتبارها إشارة على قدرة الدولة وبناء الدولة في البلدان النامية (دراسة Besley and Persson, 2009). وهناك علاقة ارتباط موجبة وقوية في قطاع عريض من البلدان بين المقياس الذي وضعناه للمستوى التعليمي وتحصيل الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتشير هذه النتيجة إلى أن موظفي الخدمة المدنية الذين يصلون إلى مستويات تعليمية أعلى يتسمون بكفاءة أكبر في إدارة الضرائب وضمان الامتثال الضريبي، وفهم تنمية القطاع الخاص وإتاحة تحقيقها.

وهناك بعد آخر من أبعاد الفعالية الحكومية وهو قدرة الدولة على دعم تنمية الأسواق الخاصة وتنظيمها والرقابة عليها – مثل القطاع المالي المحلي، الذي يقوم بدور مهم في تعزيز النمو. وتوصلنا إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية واقتصادية بين مقياسنا لمستويات التعليم بين موظفي الإدارات العمومية، المعدل حسب الجودة، ومؤشر مركب يرصد معايير القطاع المالي المحلي، بما في ذلك التنظيم والرقابة والمنافسة (دراسة Ostry, Prati, and Spilimbergo, 2009). ويتضح من هذه العلاقة أن ارتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة في الإدارة العامة يساعد على رفع مستوى المعايير في القطاع المالي المحلي، الأمر الذي يعزز بدوره تنمية القطاع الخاص ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

التعليم والمؤسسات

تتمثل إحدى القضايا بالغة الأهمية فيما إذا كان المستوى التعليمي لموظفي الخدمة المدنية هو مصدر الحوكمة السليمة أم أن التعليم هو نتيجة المؤسسات القوية، مثل الضوابط والتوازنات التي تدعمها سلطة قضائية مستقلة. وإذا كانت المؤسسات هي التي تحفز على التحصيل الدراسي، إذن ينبغي أن تركز السياسات العامة على تقوية مؤسسات محددة لضمان اختيار موظفي الخدمة المدنية من بين أصحاب المهارات للالتحاق بالإدارة العامة والتأكد من تعزيز النظام التعليمي في البلاد للمهارات المعرفية.

وتؤكد البحوث التي أُجريت مؤخرا على دور المؤسسات في تشكيل النتائج الاقتصادية. على سبيل المثال، توضح دراسة Acemoglu, Johnson, and Robinson (2001) وجود علاقة سببية بين جودة الترتيبات المؤسسية – كتلك التي تهدف إلى الحد من مخاطر نزع ملكية المستثمرين – وحصة الفرد من الدخل في قطاع عريض من البلدان. وتبني دراسة Arezki and Dupuy (2013) على هذا المنهج فتضع نموذجا نظريا يبين وجود ارتباط بين موظفي الخدمة المدنية الذين بلغوا مستويات تعليمية أفضل في القطاع العام وارتفاع مستوى الرفاه في المجتمع ككل. وتشير هذه النتائج إلى أن القرارات التي يتخذها موظفو الخدمة المدنية أصحاب المهارات تعزز جودة توفير السلع العامة مما يؤدي بدوره إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

ويفرز هذا النموذج اثنين من التنبؤات النظرية المهمة، تدعمهما البيانات كما يلي:

• عندما تكون المؤسسات قوية، يلتحق بالعمل في القطاع العام عدد أكبر من الموظفين المتحمسين الذين يُغلِبون المصلحة العامة مقارنة بالقطاع الخاص، إذا تساوت العوامل الأخرى. والسبب في ذلك هو أن المؤسسات الأقوى تحد من توافر الثروة العامة التي يمكن أن يسرقها موظفو الخدمة المدنية الفاسدون، مما يدفع الموظفين الفاسدين بعيدا عن القطاع العام. والموظفون المتعلمون عادة ما يُغلِبوا المصلحة العامة ويقوموا بدور أفضل في تقديم السلع العامة لأن لديهم مهارات أعلى وكذلك لأنهم أفضل في تقدير الوقت الملائم لترك الأمر للقطاع الخاص. ويتسق هذا التنبؤ مع علاقة الارتباط الموجب بين انحسار الفساد وارتفاع المستوى التعليمي الموضحة في الرسم البياني ٢. وحينما تميل المهارات نحو الموظفين الأفضل تعليما في القطاع العام، فالنتيجة هي زيادة السلع العامة وارتفاع النمو الاقتصادي.

ومنح تعويضات مناسبة للموظفين الذين يُغلِبون المصلحة العامة ترفع مستوى رفاه المجتمع ككل، وخاصة عندما تكون المؤسسات ضعيفة. وبرامج التعويضات هذه تجعل القطاع العام أكثر جذبا للأفراد الذين يُغلِبون المصلحة العامة، وتؤدي كنتيجة لذلك إلى تحسين مستوى تقديم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي. وتتسق هذه النتيجة مع بعض النتائج التجريبية التي خلُصنا إليها وتفيد بوجود علاقة ارتباط بين نظام التعويضات القائم على الجدارة وارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الإدارات العمومية.

الرسم البياني ٢

احتواء الفساد

ارتفاع المستوى التعليمي في الإدارة العامة مرتبط بانحسار الفساد.

(مؤشر الفساد)

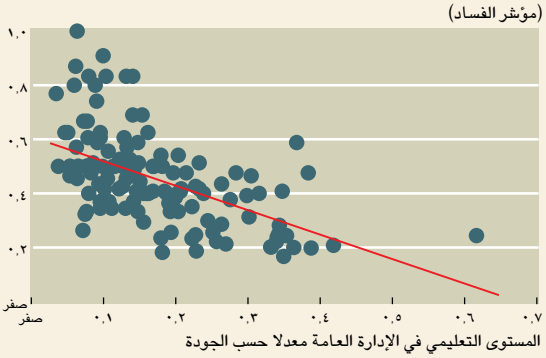

المصادر: دراسة Arezki and others (2013)؛ و «المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية» International Country Risk Guide (2012).

ملحوظة: مستوى التعليم المعدل حسب الجودة، المبني على مراتب «يونيفرسيتاس» (Universitas)، يتراوح بين صفر، في حالة عدم حصول جميع موظفي الخدمة العامة إلا على درجة التعليم الثانوي، و ١ في حالة حصول الجميع على درجة الدكتوراه من إحدى جامعات الولايات المتحدة. ودرجة الفساد مبنية على طريقة حساب متبعة في «المرشد الدولي إلى المخاطر القطرية»، وتتراوح بين ١، للبلد الأكثر فسادا، و ٠,١٧ للبلد الأقل فسادا.

• ومن منظور السياسات، تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى إمكانية تحسين فعالية الحكومة وذلك، على سبيل المثال، عن طريق تقوية النظام القضائي. فالسلطة القضائية الفعالة التي تحقق إنفاذ القانون على أساس من الإنصاف من المرجح أن تثني موظفي الخدمة المدنية عن محاولة التلاعب بالقواعد والنظم لتحقيق الثراء على حساب الحكومة وتثبط الأفراد الذين يميلون إلى الفساد عن العمل في مؤسسات الخدمات العامة.

ومن شأن التحول إلى نظام التعويضات القائم على الجدارة أن يساعد أيضا على جذب الإفراد ذوي المستويات التعليمية الجيدة. ولا يزال الحوار بشأن السياسات الذي يتناول مسائل التعويضات يركز بشكل ضيق على تعويضات كبار مسؤولي التشغيل في القطاع الخاص. وينبغي للبلدان في أنحاء العالم، وخاصة الاقتصادات النامية، أن تركز على جذب الأفراد المتعلمين إلى إداراتها العامة لتحسين عملية تقديم السلع العامة الرئيسية وتعزيز التنمية الاقتصادية. فقد اختارت سنغافورة، وبلدان أخرى، نظام الدفع على أساس الجدارة، مما أتاح للقطاع العام إمكانية جذب موظفين أكفاء والاحتفاظ بهم وساهم بطبيعة الحال بدور رئيسي في تعزيز فعالية الحكومة ثم ساهم في نهاية المطاف في الأداء الاقتصاد السليم في البلاد. ■

رابح أرزقي اقتصادي أول في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، ومارك كوينتن رئيس قسم في معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي أعدها المؤلفان: *IMF Working Paper 12/231, "Education Attainment in Public Administration around the World: Evidence from a New Dataset".*

المراجع:

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson, 2001, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," American Economic Review, *Vol. 91, No. 5, pp. 1369–1401.*

Arezki, Rabah, and Arnaud Dupuy, 2013, "Public Spirit, Selection, and Weberian Bureaucracies" (unpublished).

Barro, Robert J., and Jong-Wha Lee, 2010, "A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950–2010," NBER Working Paper 15902 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Besley, Timothy, and Torsten Persson, 2009, "The Origins of State Capacity: Property Rights, Taxation, and Politics," American Economic Review, *Vol. 99, No. 4, pp. 1218–44.*

Besley, Timothy, Jose G. Montalvo, and Marta Reynal-Querol, 2011, "Do Educated Leaders Matter?" The Economic Journal, *Vol. 121, No. 554, pp. F205–07.*

Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann, 2008, "The Role of Cognitive Skills in Economic Development," Journal of Economic Literature, *Vol. 46, No. 3, pp. 607–68.*

Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten, 2009, Penn World Table Version 6.3, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania *(Philadelphia, August).*

International Country Risk Guide, *2012, Political Risk Services (East Syracuse, New York).*

Jones, Benjamin, and Benjamin Olken, 2005, "Do Leaders Matter? National Leadership and Growth since World War II," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 120, No. 3, pp. 835–64.*

Ostry, Jonathan D., Alessandro Prati, and Antonio Spilimbergo, 2009, Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries, *IMF Occasional Paper 268 (Washington: International Monetary Fund).*